

الجمعية العامة الدورة الحادية والسبعون
البند ٦٨ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/71/484/Add.3)]

٢٠٥/٧١ - حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي
ومدينة سيفاستوبول (أوكرانيا)

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١) والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان
وغيرها من الصكوك والإعلانات الدولية ذات الصلة،وإذ تؤكد أن المسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع على عاتق الدول
في المقام الأول،وإذ تؤكد من جديد مسؤولية الدول عن احترام القانون الدولي، بما في ذلك المبدأ
القاضي بأن تمتنع جميع الدول عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية
أو الاستقلال السياسي لأي دولة وعن التصرف بأي طريقة أخرى لا تتفق ومقاصد الأمم
المتحدة، وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠،
الذي اعتمدت فيه إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول
وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وإذ تعيد تأكيد المبادئ الواردة فيه،وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٢٢/٦٨ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤ بشأن السلامة
الإقليمية لأوكرانيا، الذي أكدت فيه التزامها بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدها

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).



وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وإلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تدین احتلال الاتحاد الروسي المؤقت لجزء من إقليم أوكرانيا - جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول (المشار إليهما فيما يلي بـ "القرم")، وإذ تؤكد من جديد عدم الاعتراف بضمها،

وإذ ترحب بتقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، وتقرير مفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا، وتقرير بعثة تقييم حالة حقوق الإنسان الموفدة من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمفوض السامي المعني بالأقليات القومية التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي ذكروا فيها أن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ما زالت تقع في القرم وأشاروا إلى حدوث تدهور حاد في حالة حقوق الإنسان عموماً،

وإذ تدین فرض النظام القانوني للاتحاد الروسي والأثر السلبي على حالة حقوق الإنسان في القرم،

وإذ تدین أيضاً ما أبلغ عنه من ارتكاب انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان ضد سكان القرم، وخاصة أعمال القتل خارج القضاء والاختطاف والاختفاء القسري والملاحقات القضائية بدوافع سياسية والتمييز والمضايقة والتخويف والعنف والاحتجاز التعسفي والتعذيب وإساءة معاملة المحتجزين ونقلهم من القرم إلى الاتحاد الروسي، فضلاً عما أبلغ عنه من انتهاكات للحريات الأساسية الأخرى، بما فيها حرية التعبير والدين أو المعتقد والحرية النقابية والحق في التجمع السلمي،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء قرار ما يسمى المحكمة العليا للقرم الصادر في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ وقرار المحكمة العليا للاتحاد الروسي الصادر في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إعلان مجلس الشعب التتري في القرم، هيئة تثار القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، تنظيماً متطرفاً وحظر أنشطته،

وإذ تشير إلى حظر اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩^(١) قيام سلطة قيام سلطة الاحتلال بإجبار الأشخاص المشمولين بالحماية على الالتحاق بقواتها المسلحة أو قواتها المعاونة،

(٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 75, Nos. 970-973.

وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى لدعم أوكرانيا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وضمان التمتع بها، وإذ تعرب عن القلق لعدم تمكن الآليات الإقليمية والدولية المستقرة المعنية برصد حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان من الوصول إلى القرم بشكل مأمون ودون معوقات،

١ - تدين التجاوزات والتدابير والممارسات التمييزية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الروسية ضد سكان القرم المحتلة مؤقتاً، بمن فيهم تثار القرم، فضلاً عن الأوكرانيين والأشخاص المنتمين إلى فئات إثنية ودينية أخرى؛

٢ - تحث الاتحاد الروسي على القيام بما يلي:

(أ) احترام جميع التزاماته بمقتضى القانون الدولي الواجب التطبيق باعتباره سلطة احتلال؛

(ب) اتخاذ جميع التدابير اللازمة للإلغاء الفوري لجميع الانتهاكات المرتكبة ضد سكان القرم، وخاصة ما أبلغ عنه من تدابير وممارسات تمييزية واحتجاز تعسفي وتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وإلغاء جميع التشريعات التمييزية؛

(ج) الإفراج الفوري عن المواطنين الأوكرانيين الذين احتجزوا بشكل غير قانوني وحكم عليهم دون اعتبار لأبسط معايير العدالة، فضلاً عن أولئك الذين نقلوا من القرم إلى الاتحاد الروسي عبر حدود معترف بها دولياً؛

(د) التصدي لمسألة الإفلات من العقاب والتكفل فيما يتعلق بالذين يتبين أنهم مسؤولون عن الانتهاكات بمساءلتهم أمام هيئة قضائية مستقلة؛

(هـ) تهئية واستبقاء بيئة آمنة ومواتية لقيام الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بعملهم على نحو مستقل ودون تدخل لا موجب له في القرم؛

(و) السماح بإعادة فتح المؤسسات الثقافية والدينية؛

(ز) الإلغاء الفوري لقرار إعلان مجلس الشعب التتري في القرم تنظيمًا متطرفًا وحظر أنشطته، وإلغاء قرار منع قادة المجلس من دخول القرم؛

(ح) التعاون الكامل والفوري مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا بشأن حالة حقوق الإنسان في القرم؛

٣ - **تطلب** إلى الأمين العام التماس السبل والوسائل، بما في ذلك من خلال المشاورات مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية المعنية، لضمان تمكّن الآليات الإقليمية والدولية المستقرة المعنية برصد حقوق الإنسان من الوصول إلى القرم بشكل مأمون ودون معوقات كي تضطلع بالولاية المنوطة بها؛

٤ - **تحت** الاتحاد الروسي على ضمان تمكين البعثات الدولية لرصد حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان من الوصول إلى القرم بالشكل المناسب ودون معوقات، نظرا لأن الوجود الدولي في القرم له أهمية قصوى لمنع تفاقم تدهور الحالة؛

٥ - **تطلب** إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إعداد تقرير مواضيعي مكرس بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتا ومدينة سيفاستوبول وفقا للولاية الحالية وفي حدود الموارد المتاحة لبعثة رصد حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، التي تمول حاليا من التبرعات؛

٦ - **تقرر** مواصلة النظر في المسألة في دورتها الثانية والسبعين في إطار البند المعنون "تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها".

الجلسة العامة ٦٥

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦